المحكمة الأميركية العليا تسمح بتنفيذ مرسوم ترامب حول مكافحة الهجرة

سمحت المحكمة الاميركية العليا أمس الأول بالتطبيق الكامل للمرسوم الذي وقعه الرئيس الاميركي دونالد ترامب ويهدف بشكل خاص الى منع دخول المهاجرين من سبعة بلدان الى الولايات المتحدة، الامر الذي يشكل انتصارا لترامب الذي كان يدافع عن هذا الاجراء المثير للجدل باسم مكافحة الارهاب.

وكانت النسخة الثالثة من هذا المرسوم والتي تم توقيعها في الرابع والعشرين من سبتمبر تمنع بشكل دائم عبور الحدود الاميركية على المتحدرين من سبع دول (اليمن وسوريا وليبيا وايران والصومال وكوريا الشمالية وتشاد) وتعلّق ايضا دخول مسؤولين حكوميين فنزويليين الى الولايات المتحدة. غير ان قاضيا في هاواي كان قد علّق بوقت سابق هذا المرسوم بنسخته الثالثة معتبرا انه لم يشرح بوضوح كيف سيضرّ دخول هؤلاء المهاجرين "بمصالح الولايات المتحدة». وفي حكمها يوم الاثنين، أذنت المحكمة العليا بالتنفيذ الكامل للمرسوم، بانتظار قرار محكمة الاستئناف حول هذا الموضوع. ومن المقرر عقد جلستين بمحكمة الاستئناف هذا الأسبوع.

بعد ساعات على مقتل علي عبدالله صالح على أيدي الحوثيين

التحالف العربي يشنّ غارات جوية على صنعاء

◆ أحمد علي عبد الله صالح يدعو للثأر لأبيه ويؤكد: سأقود المعركة حتى طرد آخر حوثي من اليمن

مقاتلون حوثيون بعد غارة جوية قام بها التحالف بقيادة السعودية استهدفت القصر الرئاسي في العاصمة اليمنية صنعاء

شن التحالف العسكري بقيادة السعودية في اليمن غارات جوية فجر أمس الثلاثاء ولا سيما على على قصر الرئاسة الذي يسيطر عليه الحوثيون في صنعاء، بعد ساعات على مقتل الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح على أيدي المتمردين إثر انهيار تحالفه معهم، حسب ما أفاد سكان.

وأفاد شهود عيان أن الغارات ترافقت مع تحليق مكثف لطائرات التحالف على علو منخفض فوق صنعاء التي أخلى السكان شوارعها منذ المساء خشية من القصف.

وأشار سكان العاصمة إلى أن طيران التحالف استهدف سبع مرات على الأقل قصر الرئاسة الواقع في وسط صنعاء، في قلب حي مكتظ بالسكان.

ولم يعرف ما اذا أدت هذه الضربات إلى وقوع ضحايا.

وطلب التحالف العسكري بقيادة السعودية امس الأول من المدنيين في صنعاء "الابتعاد عن آليات وتجمعات" الحوثيين مشير إلى وجوب الابتعاد ما "لا يقل عن 500 متر" من المناطق الخاضعة لسيطرتهم، في مؤشر إلى تكثيف غاراته.

وقُتل الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح الاثنين على أيدي الحوثيين الذين تحالف معهم منذ ثلاث سنوات في مواجهة القوات اليمنية الحكومية المدعومة من السعودية.

وأحكم الحوثيون قبضتهم على صنعاء التي لم تشهد معارك جديدة خلال الليل، باستثناء اشتباكات محدودة في وقت مبكر من المساء في جنوب المدينة، معقل المؤيدين لصالح، حسب ما قال شهود عيان.

ودعا الحوثيون المدعومون من ايران الى تظاهرة كبيرة في العاصمة بعد ظهر الثلاثاء للاحتفال بما يسمونه "سقوط مؤامرة الغدر والخيانة».

وبعد أن كان حليفهم لثلاث سنوات، انقلب علي عبدالله صالح إلى خصم للحوثيين حين مد يده للسعودية الاسبوع الماضي مبديا استعداده لفتح "صفحة جديدة" معها.

من جهة أخرى، نقلت قناة الإخبارية السعودية، أمس الثلاثاء، عن أحمد علي صالح، دعوته للثأر لوالده الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح، الذي قتله الانقلابيون الحوثيون، بعد أن بدل ولاءه في الحرب باليمن.

ولم يتسن على الفور التحقق من صحة التقرير.

وقال أحمد علي صالح، بحسب القناة: "سأقود المعركة حتى طرد آخر حوثي من اليمن.. دماء والدي ستكون جحيماً يرتد على أذناب إيران".

ودعا أحمد مؤيدي أبيه إلى "استكمال معركة الوطن ضد الحوثي".

ولقي صالح مصرعه في هجوم بالأسلحة النارية، أمس الإثنين، بعد أن بدل ولاءه متخلياً عن حلفائه الحوثيين لصالح التحالف الذي تقوده السعودية.

ويزيد مقتل صالح من تعقيد حرب متعددة الأطراف. ويتوقف الكثير الآن على ولاءات من كانوا موالين له.

وكان التحالف الذي تقوده السعودية يعول على صالح في تحقيق تقدم لصالحه في الصراع.

وكان لصالح قطاع عريض من الأنصار في اليمن منهم ضباط بالجيش وزعماء قبليون مسلحون خدموا يوماً في الجيش تحت قيادته. وربما يظل لحلفائه قدر من التأثير على الحرب.

دعا إلى تخليص الشعب اليمني من «الكابوس الأسود»

أبو الغيط يعتبر أن «اغتيال» صالح كشف «الطبيعة الإجرامية» للحوثيين

اعتبر الامين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط أمس أن مقتل الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح «يكشف للجميع الطبيعة الإجرامية والمجردة من كل النوازع الإنسانية لتلك الميلشيات».

ودعا الى العمل "على تخليص الشعب اليمني من هذا الكابوس الأسود».

وقال أبو الغيط في بيان إن "اغتيال علي عبد الله صالح على يد الميلشيات الحوثية ينذر بانفجار الأوضاع الأمنية في هذا البلد المنكوب، وبتدهور الأوضاع الإنسانية التي تشهد بالفعل تردياً خطيراً".

وقُتل صالح الاثنين على أيدي الحوثيين الذين تحالف معهم منذ ثلاث سنوات في مواجهة القوات اليمنية الحكومية المدعومة من السعودية.

وأحكم الحوثيون قبضتهم على العاصمة اليمنية صنعاء خلال الايام الماضية بعد انهيار حلفهم مع انصار علي عبدالله صالح واندلاع معارك عنيفة بين الطرفين ومقتل صالح مع عدد من معاونيه في إطلاق رصاص عليهم من جانب الحوثيين.

ولم تشهد صنعاء معارك خلال الليل.

ودعا الحوثيون المدعومون من ايران الى تظاهرة كبيرة في العاصمة بعد ظهر الثلاثاء للاحتفال بما يسمونه "سقوط مؤامرة الغدر والخيانة».

ودعا أبو الغيط في البيان المجتمع الدولي إلى سرعة التحرك من أجل احتواء التداعيات الخطيرة للأوضاع في اليمن بعد أن رفض الحوثيون "الحلول الوسط التي طُرحت لتسوية النزاع اليمني بصورة تُجنِّب البلاد ويلات الحرب والدمار».

وجاء في البيان أن "الوقت قد حان لكي يدرك المجتمع الدولي، وبخاصة القوى المؤثرة فيه، أن ميلشيات الحوثي منظمة إرهابية تُسيطر على السكان بقوة السلاح».

«رايتس ووتش» تنتقد المحاكمات العراقية لمشتبه في انتمائهم إلى «داعش»

انتقدت منظمة هيومن رايتس ووتش أمس انعدام «التسلسل الهرمي» في أسلوب المحاكمات العراقية لأشخاص يشتبه في انتمائهم لتنظيم الدولة الإسلامية، معربة عن أسفها لعدم وجود «إستراتيجية وطنية» لتنظيم الأولويات.

واعتبرت المنظمة الحقوقية في تقرير من 76 صفحة أنه "لا توجد إستراتيجية وطنية لضمان ملاحقات قضائية موثوقة ضد أولئك الذين ارتكبوا أفظع الجرائم».

وأكدت هيومن رايتس ووتش أن "الملاحقات القضائية الواسعة المستندة إلى قانون مكافحة الإرهاب، ضد كل من كان ينتمي إلى تنظيم الدولة الإسلامية بطريقة أو بأخرى، من دون تسلسل هرمي، قد تمنع مصالحة مستقبلا، و(...) تسبب اكتظاظا في السجون لعقود».

وأوضحت مديرة هيومن رايتس ووتش في الشرق الأوسط سارة ليا ويتسون في التقرير الذي يحمل عنوان "عيوب القضاء: المساءلة في جرائم داعش في العراق"، أن "القضاء العراقي يمنع التمييز بين مسؤولية الأطباء الذين أنقذوا الأرواح تحت حكم تنظيم الدولة الإسلامية، والمسؤولين عن الجرائم ضد الإنسانية».

ولفتت المنظمة إلى أن السلطات تتابع "جميع المشتبه فيهم المحتجزين للانتماء لتنظيم الدولة الإسلامية دون التركيز على الجرائم أو الأعمال المحددة التي ربما تكون قد ارتكبت».

الجنائية الدولية ترجح ارتكاب جنود بريطانيين جرائم حرب بالعراق

قالت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية أمس الأول ان هناك «اساسا منطقيا» للاعتقاد بان جنودا بريطانيين ارتكبوا جرائم حرب في العراق بعد الغزو الاميركي عام 2003.

واوضحت فاتو بن سودا في تقرير انه "بعد اجراء تقييم قانوني دقيق للمعلومات المتاحة، هناك اساس منطقي للاعتقاد بان اعضاء بالقوات المسلحة البريطانية ارتكبوا جرائم حرب" ضد معتقلين.

وتم نشر هذا التقرير المؤلف من 74 صفحة في وقت تنعقد الدورة السنوية السادسة عشرة للدول الاعضاء في نظام روما الأساسي المؤسس للمحكمة الجنائية الدولية.

وفي وقت سابق من هذا العام قررت الحكومة البريطانية الغاء جهاز مكلف التحقيق في اتهامات بانتهاكات حقوق الانسان ارتكبها عسكريون بريطانيون في العراق، وفق ما اعلنت وزارة الدفاع البريطانية.

وانتقدت منظمة العفو الدولية على الفور القرار معتبرة ان الانتهاكات المقترفة في العراق "ينبغي عدم نسيانها».

وخدم نحو 120 الف جندي بريطاني في العراق اثناء الحرب. وغادر آخر الجنود البريطانيين العراق في 2009 لكن لندن ابقت عددا محدودا حتى 2011 لتدريب القوات العراقية.

المطلوب من جهة القضاء لتنفيذ أحكام صادرة بحقه

القبض على وزير الداخلية المصري الأسبق حبيب العادلي

ألقت الشرطة المصرية أمس القبض على وزير الداخلية الاسبق حبيب العادلي والمطلوب من جهة القضاء لتنفيذ أحكام صادرة بحقه، حسب ما أكد التلفزيون الرسمي ومحاميه.

وقال عصام البطاوي محامي العادلي لفرانس برس "تم القبض عليه وكان مؤكدا أنه متواجد بالقاهرة».

وفي ابريل اصدرت محكمة جنايات القاهرة حكما بالسجن سبع سنوات على العادلي بعد ادانته مع عشرة مسؤولين آخرين في وزارة الداخلية بتهمة اختلاس اكثر من ملياري جنيه مصري (حوالي 112 مليون دولار) خلال فترة شغله منصب الوزير.

وكانت السلطات الأمنية قد فوجئت بعد صدور الحكم ضد العادلي بعدم تواجده بالمقر الذي كان من المفترض أن يمضي فيه فترة اقامته الجبرية المقررة له منذ نوفمبر الماضي ولم يتم التوصل لمكانه آنذاك.

ومن المنتظر أن ينظر طعن العادلي أمام محكمة النقض على حكم سجنه في 11 يناير.

وكان اللواء العادلي وزير الداخلية في عهد الرئيس الاسبق حسني مبارك قبل تنحي الاخير، وكان مسؤولا عن قوات الشرطة المصرية التي اتهمت بارتكاب تجاوزات كثيرة ساهمت في الانتفاضة التي اطاحت مبارك في 2011.

برىء العادلي مع عدد من ضباط الشرطة في وقت سابق من تهمة التسبب بقتل متظاهرين.

بعد توقيعهم عريضة مؤيدة للسلام

محاكمة جامعيين في تركيا بتهمة «الإرهاب»

بدأت في تركيا أمس محاكمة مثيرة للجدل لعدد من الجامعيين بتهم تتعلق بالارهاب بعد توقيعهم على عريضة قبل نحو سنتين تدعو للسلام في جنوب شرق البلاد ذي الغالبية الكردية.

ووقع أكثر من 1،120 أكاديميا من الاتراك والاجانب عريضة تندد باجراءات الجيش التركي في جنوب شرق البلاد حيث وقعت اشتباكات دامية مع مسلحين من حزب كردي محظور في 2015.

ويقول الجامعيون انهم كانوا يوجهون نداء غير سياسي فحسب للسلام، لكن المدعين اتهموا 146 من الموقعين بالدعاية لحزب العمال الكردستاني المحظور.

ومثل أول عشرة متهمين -- من جامعتي اسطنبول وغلطة سراي -- امام المحكمة الثلاثاء. ويُحاكم كل جامعي بفاصل عشر دقائق عن الاخر، في عملية ماراتونية ستستمر حتى ابريل. واختار الادعاء العام اجراء محاكمة جماعية للمتهمين في نفس القضية. في الجلسات الاولى قال أحد محامي الدفاع ان عريضة الجامعيين هي "ضمن حدود حرية التعبير" وطالب بتبرئتهم. وتجمع طلاب امام المحكمة لدعم اساتذتهم، وحملوا لافتات كتب على بعضها "لا تتعرضوا لاستاذي».

يواجه المتهمون في حال الادانة احكاما بالسجن تصل الى سبع سنوات ونصف. وليس بين المتهمين الذين مثلوا امام المحكمة الثلاثاء أي موقوف حاليا.

والعملية العسكرية التركية الاخيرة ضد حزب العمال الكردستاني تم دعمها بهجمات برية عنيفة، قالت الحكومة انها ضرورية للقضاء على المجموعة "الارهابية" لكن النشطاء يقولون انها لم تكترث لحياة المدنيين.

واتهمت العريضة تركيا بارتكاب "مجزرة متعمدة مقررة" في جنوب شرق البلاد "في انتهاك خطير للقانون الدولي».

وانتقد الرئيس رجب طيب اردوغان بشدة الموقعين على العريضة وقال "اولئك الذين يقفون بجانب مرتكبي المجازر هم طرف في الجريمة».

وقالت منظمة هيومن رايتس ووتش أمس الاجراءات القانونية تنتهك حق حرية التعبير و"تسيء استخدام قوانين الارهاب». ويقول الادعاء ان الجامعيين كانوا يستجيبون لنداء من شخصية بارزة من حزب العمال الكردستاني للمثقفين لدعم قضية الاكراد. وبلغت القضية مرحلة المحاكمة وسط قلق متزايد ازاء حرية التعبير في تركيا وسط الاجراءات القمعية التي اعقبت محاولة الانقلاب الفاشلة في يوليو 2016 على حكم اردوغان.

وشملت اجراءات القمع اقالة الاف الموظفين في قطاع التعليم، وبحسب هيومن رايتس ووتش، 463 جامعيا بموجب مراسيم حالة الطوارئ.

توقيف ساكاشفيلي في كييف بعد تفتيش منزله

أوقفت أجهزة الأمن الاوكرانية أمس الرئيس الجورجي السابق ميكاييل ساكاشفيلي، الذي اصبح معارضا للحكم الاوكراني، بعد تفتيش منزله في كييف في اطار قضية جنائية.

وكان ساكاشفيلي، المعارض الشرس للرئيس بترو بوروشنكو الذي جرده من جنسيته الاوكرانية، اعتقل ووجهت اليه تهمة "التواطؤ مع عصابة اجرامية"، التي يعاقب عليها بالسجن من ثلاث الى خمس سنوات، كما جاء في بيان لأجهزة الأمن الاوكرانية.

وقد سد عشرات من رجال الشرطة المسلحين في الصباح مدخل بناية ساكاشفيلي في وسط كييف، فيما حاول انصار للرئيس الجورجي السابق عرقلة تحرك الآلية التي نقل فيها.

إسبانيا تسحب مذكرة التوقيف الأوروبية بحق بوتشيمون

أعلنت المحكمة العليا الاسبانية أمس ان اسبانيا سحبت مذكرة التوقيف الاوروبية بحق الزعيم الكاتالوني السابق كارليس بوتشيمون وأربعة من وزرائه السابقين الذين فروا الى بلجيكا بعد اعلان برلمان الاقليم الانفصال من جانب واحد.

وقالت المحكمة في بيان ان القاضي المكلف القضية بابلو لارينا أبقى في المقابل على مذكرة التوقيف الاسبانية وسيتعرض الخمسة للتوقيف في حال عودتهم الى اسبانيا، بحسب ما أوضحت مصادر للمحكمة.

روسيا تسجل تسع وسائل إعلام أميركية «عميلة أجنبية»

سجلت وزارة العدل الروسية الخميس تسع وسائل اعلام أميركية من بينها اذاعة «صوت أميركا» على انها «عميلة أجنبية» وذلك بعد توقيع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الشهر الماضي قانونا يتيح تصنيف وسائل اعلام أجنبية تحت هذه التسمية المثيرة للجدل.

ونشرت الوزارة على موقعها بيانا يقول إن إذاعتي "صوت أميركا" و"اوروبا الحرة" الممولتين من الكونغرس الأميركي وسبع وسائل اعلامية تابعة لهما تم تصنيفها على انها "تقوم بمهام عميل أجنبي" في البلاد.

وأقر بوتين في أواخر نوفمبر قانونا يتيح تصنيف أي وسيلة اعلام أجنبية عاملة في روسيا تحت هذه التسمية المثيرة للجدل بموجب قرار من وزارة العدل، وذلك ردا على إلزام شبكة "روسيا اليوم" ان تتسجل في هذه الخانة في الولايات المتحدة.